

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٨ يونيو ٢٠٠١

وزير الري:

لجنة مصرية - سودانية - إثيوبية لضمان احترام اتفاقية مياه النيل

أكد الدكتور محمود أبو زيد وزير الري والموارد المائية أنه لا توجد أي سدود تقام في إثيوبيا وليس هناك خطورة من جراء ما يتردد. وقال إن هناك لجنة مشتركة من مصر والسودان وإثيوبيا للتأكد من عدم وجود أية منشآت على النيل الأزرق.



محمود أبو زيد

وقال إن أي مشروعات تقام بالمنطقة لن تؤثر على حصص مصر والسودان من مياه النيل خاصة أن معظمها أقيم من أجل توليد الطاقة الكهربائية. وأن السد المقام هناك إنشئ عام ١٩٦٣ وليس سدا جديدا مثلما يتردد. وأكد أن مصر تولي أهمية خاصة لمياه النيل وتقوم بمتابعة كل ما يحدث في منابع النيل بشكل دائم ودوري. جاء ذلك في رده على البيان العاجل الذي تقدم به النائب محمد خليل قويطة، والذي أشار إلى تغفل قوى خارجية وأجنبية في منابع النيل خاصة في إثيوبيا التي بدأت في التعامل بشكل غير صحيح مع ماسبق أن وقعت عليه من اتفاقيات.

محمد خليل قويطة طالب بضرورة تشكيل لجنة تضم خبراء كل دول الحوض للقيام بمتابعة أي مشروعات مائية جديدة يتم تنفيذها بالمخالفة للاتفاقيات الموقعة.